Oxygene Tunisie
9 h ·

بلاغ

اختتام الورشة التكوينية لفائدة قضاة النيابة العمومية حول :
"الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي"

تونس : 29 فيفري 2024

نظمت وزارة العدل، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO ومكتب مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون
دورة تكوينية حول "الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي"، وقد تمحورت الدورة حول تعزيز قدرات السادة قضاة الأسرة و قضاة النيابة العمومية المكلفين بالتعهد بشكاوى العنف ضد المرأة حول الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة وفق المعايير والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية.
كما تطرقت الدورة التكوينية إلى الإشكاليات المتعلقة بمؤشرات رصد العنف المعنوي والنفسي والتأثيرات النفسية التي يمكن أن تنجم عنه لدى النساء المعنّفات، حيث تم تناول هذه الإشكاليات من خلال استعراض المناهج العلمية المعتمدة في دراسة الشخصيات، وخاصة الشخصية العنيفة وملامح المرأة الضحية وكذلك الاتفاقيات الدولية، أين يظهر الاختلاف في المصطلحات.
إلى جانب التعرض إلى الممارسات الجيدة الكفيلة بحماية المرأة من خلال تحسين سبل وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة وتأمين الاستفادة من الآليات والوسائل الداعمة لذلك.
وتُوّجت الورشة بصياغة جملة من التوصيات العملية لتعزيز نجاعة الحماية القضائية للمرأة وتحسين الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك ،بما من شأنه أن يفضي ضرورة إلى الحد من تزايد ظاهرة العنف وتفاقمها تجاه المرأة.

radiomonastir.tn

اختتام الورشة التكوينية لفائدة قضاة النيابة العمومية حول : "الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي" - إذاعة المنستير

3–4 minutes

اختتام الورشة التكوينية لفائدة قضاة النيابة العمومية حول : « الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي »

نظمت وزارة العدل ، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO و

مكتب مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون

دورة تكوينية حول « الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي » ، و قد تمحورت الدورة حول تعزيز قدرات السادة قضاة الأسرة و قضاة النيابة العمومية المكلفين بالتعهد بشكاوى العنف ضد المرأة حول الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة وفق المعايير و الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية.

كما تطرقت الدورة التكوينية إلى الإشكاليات المتعلقة بمؤشرات رصد العنف المعنوي و النفسي والتأثيرات النفسية التي يمكن أن تنجم عنه لدى النساء المعنّفات، حيث تم تناول هذه الإشكاليات من خلال استعراض المناهج العلمية المعتمدة في دراسة الشخصيات، وخاصة الشخصية العنيفة وملامح المرأة الضحية وكذلك الاتفاقيات الدولية، أين يظهر الاختلاف في المصطلحات.

إلى جانب التعرض إلى الممارسات الجيدة الكفيلة بحماية المرأة من خلال تحسين سبل وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة وتأمين الاستفادة من الآليات والوسائل الداعمة لذلك.

وتُوّجت الورشة بصياغة جملة من التوصيات العملية لتعزيز نجاعة الحماية القضائية للمرأة وتحسين الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك ،بما من شأنه أن يفضي ضرورة إلى الحد من تزايد ظاهرة العنف وتفاقمها تجاه المرأة.

توقيت الإدراج ◔ 29.02.2024 17:51

آخر تحيين ◔ 29.02.2024 17:51

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
--*--
مكتب الإعلام

بلاغ

اختتام الورشة التدريبية لفائدة قضاة النيابة العمومية حول :

"الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي"

- مناقشة آليات تعزيز النّجاعة القضائية في حماية المرأة من العنف

تونس : 29 فيفري 2024

اختُتمت مساء اليوم ورشة العمل التدريبية التي نظمتها وزارة العدل، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO على امتداد يومي 28 و 29 فيفري 2024، حول موضوع "الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي" ، وذلك بمشاركة ثلة من سامي قضاة النيابة العمومية وقضاة يمثلون عددا من محاكم جهات الجمهورية.

وقد تمحور برنامج التدريب و النقاش الذي تم طرحه وتدارسه خلال الورشة التدريبية بالخصوص حول أهم التحديات التي تواجه الآليات القضائية في مكافحة العنف ضد المرأة لا سيما في علاقة بتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وما يثيره من إشكاليات ونقائص على مستوى التطبيق، فضلا عن التطرق إلى دور الجهة القضائية في مزيد تعزيز ضمان حماية المرأة من العنف و الوقوف عند التدابير الدولية لحمايتها في جميع مراحل التحقيقات والإجراءات القضائية وإصدار أوامر الحماية.

إلى جانب التعرض إلى بعض الممارسات الجيدة الكفيلة بحماية المرأة من خلال تحسين سبل وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة وتأمين الاستفادة من بعض الآليات والوسائل الداعمة لذلك على غرار الوحدات المتخصصة و المساعدة القانونية ودعم الضحايا، مع التأكيد على أهمية تمكين القضاة من المعلومات والوسائل اللازمة المتعلقة بالآثار النفسية للعنف في مثل هذه القضايا.

وتُوّجت الورشة بصياغة جملة من التوصيات العملية لتعزيز نجاعة الحماية القضائية للمرأة وتحسين الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك ،بما من شأنه أن يفضي ضرورة إلى الحد من تزايد ظاهرة العنف وتفاقمها تجاه المرأة.

اختتام الورشة التكوينية لفائدة قضاة النيابة العمومية حول : « الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي »

نظمت وزارة العدل ، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO و مكتب مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون

دورة تكوينية حول « الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ورصد مؤشرات العنف المعنوي » ، و قد تمحورت الدورة حول تعزيز قدرات السادة قضاة الأسرة و قضاة النيابة العمومية المكلفين بالتعهد بشكاوى العنف ضد المرأة حول الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة وفق المعايير و الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية.

كما تطرقت الدورة التكوينية إلى الإشكاليات المتعلقة بمؤشرات رصد العنف المعنوي و النفسي والتأثيرات النفسية التي يمكن أن تنجم عنه لدى النساء المعنّفات، حيث تم تناول هذه الإشكاليات من خلال استعراض المناهج العلمية المعتمدة في دراسة الشخصيات، وخاصة الشخصية العنيفة وملامح المرأة الضحية وكذلك الاتفاقيات الدولية، أين يظهر الاختلاف في المصطلحات.

إلى جانب التعرض إلى الممارسات الجيدة الكفيلة بحماية المرأة من خلال تحسين سبل وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة وتأمين الاستفادة من الآليات والوسائل الداعمة لذلك.

وتوّجت الورشة بصياغة جملة من التوصيات العملية لتعزيز نجاعة الحماية القضائية للمرأة وتحسين الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك ،بما من شأنه أن يفضي ضرورة إلى الحد من تزايد ظاهرة العنف وتفاقمها تجاه المرأة.

توقيت الإدراج ◔ 17:51 29.02.2024
آخر تحيين ◔ 17:51 29.02.2024